

المعاهدة التركية الأمريكية

عام ١٨٣٠م

« دراسة وثائقية »

د. عبد العليم علو أبوديكل^(١)

فى الوقت الذى بلغ الصراع والتنافس الاستعماري أشده بين بريطانيا وفرنسا لغرس نفوذهما فى الشرق ، فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت لتوها من حرب الاستقلال بتوقيع صلح باريس عام ١٧٨٣م وبدأت من جانبها خطوات حثيثة لدعم بنيانها على كافة المستويات الداخلية والخارجية ، خاصة فى المجالات السياسية والاقتصادية .

وفى تلك الأثناء كان الشرق الأوسط الذى تبسط الدولة العثمانية سيادتها على معظم أجزائه ، يبدو فى صورتين متناقضتين أمام مخيلة الكثير من الأمريكيين ، فهو من ناحية الميدان الفسيح والموقع الاستراتيجى الهام المتحكم فى طرق التجارة العالمية بحريا وبريا على حد سواء ، أما سكانه من الناحية الأخرى فهم أقوام تهيم عليهم وعلى أنماط حياتهم المعيشية أنواع من الأساطير والخيال والخرافات المتواترة ، ويقضى شيوخهم وقادتهم وأثريائهم جل وقتهم فى اللهو والبذخ^(١) .

وقد بدا هذا التضارب واضحا عند النظر إلى طبيعة الدولة العثمانية وما كانت تبثه البعثات الأمريكية من تقارير متضاربة عنها ، كبعثة « بومباى » التى صبت جل اهتماماتها على تردى الأوضاع الداخلية بالولايات العثمانية^(٢)، بينما

(١) كلية الآداب - جامعة القاهرة .

كانت القنصلية الأمريكية في «لشبونة» دائمة الثناء على محاولات الدولة التصدي لضغوط القوى الأوروبية عليها^(٣) .

هكذا بدت منطقة الشرق الأوسط والإمبراطورية العثمانية أمام الكثير من الأمريكيين عالمًا غير آمن خاصة مع الأتباء المتواترة عن كثرة الصدام العسكري والتنافس الاستعماري حول الطرق المائية والبرية المؤدية إليه^(٤) وانتشار عمليات القرصنة في مياه البحر المتوسط والتصادم بين أسبانيا والمغرب بشكل خاص^(٥) .

وكان أن تمخض عن هذا التباين في الرؤية عن ازدواجية أمريكية في كيفية التعامل مع الدولة العثمانية على النحو التالي :

الأول : التوجه الرسمي من قبل السلطات الأمريكية .

الثاني : الجهود الفردية التي قام بها المغامرون والتجار .

أما الأول فبدأ بمحاولات لجس نبض العاصمة العثمانية في إمكانية إقامة علاقات تجارية معها ، والاستفسار عن الكيفية المناسبة ، والخطوات المطلوب اتباعها في هذا الصدد ، عندما شكل « المؤتمر القاري الأمريكي - الكونجرس Continental Congress ، عام ١٧٨٤م لجنة ثلاثية برئاسة توماس جيفرسون Thomas Jefferson ومعه جون آدامز John Adams وبنيامين فرانكلين Benjamen Franklin لإجراء اتصالات مع السلطان العثماني^(٦) .

وقد بعث جون آدامز برسالة إلى السلطات العثمانية في فبراير ١٧٨٦م عن طريق وزير الخارجية الفرنسية «فيرنيس - Vergennes» يتمنى فيها الكونجوس إقامة علاقات تجارية وسياسية نشطة بين تركيا والولايات الأمريكية ، واغتنام الرغبة المشتركة لدعم وتقوية تطلعاتهم نحو (التحديث) واستغلال الإمكانيات المتاحة فيهما كي تصبح الأرض الأمريكية ميدانًا رحبًا لتسويق المنتجات التركية ، وتصبح الإمبراطورية العثمانية في ذات الوقت سوقًا للسلع الأمريكية^(٧) .

لم تكن الاستجابة التركية بذات الحماس الذى أبدته السلطات الأمريكية ، عندما جاء رد الطرف الأول محملاً بالعديد من الأسباب التى تدعو إلى التانى فى اتخاذ خطوة كهذه بين البلدين ، خاصة فى ذلك الوقت عام ١٧٨٦م ، لما يخشاه الصدر الأعظم من ازدياد المتاعب الدولية مع القوى المعادية ، والتى تجد الخطى بحثاً عن الذرائع للضغط على الدولة ، مع استمرار المصادمات العسكرية التى سوف تتعرض معها التجارة للخطر . واقترح الأتراك ترك منافذهم التجارية مفتوحة لمن أراد الإقدام على المتاجرة داخل بلدانهم ، دون أدنى مسئولية منهم ، وحتى لا تثار الدول المعنية خاصة روسيا وإنجلترا^(٨) .

أما التوجه الثانى الذى قاده المغامرون والتجار ، فكان أكثر جرأة وإقداماً
لأمريين أساسيين :

الأول : روح المغامرة والرغبة فى الانتظام من الإنجليز والفرنسيين والأسبان على حد سواء ، نتيجة للمعاناة والضغط التى تعرضوا لها بصفة عامة خلال حرب الاستقلال^(٩) .

الثانى : التعويض عن الخسائر التى أصابت التجار منهم بصفة خاصة مع القوانين المقيدة لحركة التجارة التى أصدرتها السلطات البريطانية ، كقانون السكر عام ١٧٦٤م ، وضرائب التصدير على السلع الأوربية التى تشحن إلى المستعمرات من بريطانيا والتي ارتفعت من ٢,٥% إلى ٥% ، إضافة إلى سخاء السلطات البريطانية فى منح كبار الملاك المؤيدين لها المزيد من الأراضى مكافأة لهم^(١٠) .

وكان أبرز هؤلاء التجار « وليم بركنز - William Lee Perkins » وهو من تجار الأقمشة والمواد الغذائية بمدينة بوسطن Boston الذين أصيبوا بخسائر متتالية خلال السبعينات من القرن ١٨ فى الفترة من عام ١٧٧٢ حتى ١٧٨٠م على النحو التالى :

الدخل التقريبي بالدولار	العام
١٨٠٠٠ دولار	١٧٧٢م
١٣٢٥٠ دولار	١٧٧٤م
٩٧٤٠ دولار	١٧٧٦م
٨٣٢٠ دولار	١٧٧٨م
٨١٥٠ دولار ^(١١)	١٧٨٠م

كذلك قدرت خسائر سبعة عشر تاجرًا بمدينة يوركتون York Town الواقعة عند مصب نهر يورك York عام ١٧٨١م بما يقرب من مليونين من الدولارات^(١٢).

وفي أواخر عام ١٧٨٣م قام « بركنز » بمحاولة شخصية فحصل على موافقة المسئولين الأتراك على تأسيس وكالة تجارية له بمدينة أزمير لاستيراد الملابس التركية المعروفة باسم « سمرنا - Smyrna » (أى أزمير) وعرضها فى الأسواق الأمريكية فى ذات الوقت الذى كان الأفيون يستورد من كانتون Canton يباع فى الأناضول والروميلى دون عقبات من قبل المسئولين الأتراك^(١٣). وعلى الجانب الآخر فضلت جماعة من المغامرين التآنى فى الوصول إلى عقودار الدولة العثمانية بهدف اختبار الأوضاع على طرق التجارة عبر الهند وموقف القوى المتنافسة من حوله .

وفى منتصف عام ١٧٩٢م عبرت السفينة التجارية « بوسطن » المسافة بين مدراس Madras وبومباى Bombay وعلى متنها عدد من جنود البحرية Mariner وبعض من أبناء الشمال الأمريكى Yankee ، واعتقد قائدها أنه قد وصل إلى ساحل الملبار Malabar Coast عندما استقرت سفينتهم عند ميناء «ظفار» فى العاشر من يوليو . وبارشاد من عرب المنطقة تمكن الأمريكيون من الوصول إلى

مطرح بالقرب من مسقط في عشر من أغسطس ، وبعدها قفلت السفينة عائدة مرة أخرى إلى الهند^(١٤) .

وكان أن سرى نوع من الطمانينة عند المغامرين فأتبعوا خطواتهم الاستكشافية المذكورة بأخرى أكثر جرأة كما مارسوا بعض النشاط التجاري لجس نبض القوى المعنية محليا ودوليا بالقرب من مناطق السيادة العثمانية ، فأبحرت السفينة (ساليم - Salem) وهي فارغة إلى مسقط في صيف ١٧٩٥م ، وحين عودتها كان على متنها عدة أطنان من البن واللبن العماني والسجاد الفارسي والتمور المجففة المحببة لدى الأمريكيين^(١٥) .

وبعد عامين فقط - أي في ١٧٩٧م - بدأ النشاط التجاري للمغامرين في الاتساع ، فأضحت القافلة البحرية الأمريكية مكونة من ثلاث سفن بانضمام « ستارز Stars » و « ستراييس Stripes » إلى « ساليم » وعلى متنها كميات كبيرة لم تحدد من الفراء والموز . وعندما وصلت إلى مسقط في أواخر ذلك العام كانت قد أضيفت إلى الحمولة أطنان من الأقمشة والمنتجات الهندية التي حملتها من كلكتا Calcutta^(١٦) .

على أن نشاط المغامرين الأمريكيين أثار بعض التوجس والمخاوف لدى شركة الهند الشرقية بما قدرته من مخاطر يمكن أن تكون مقدمة لنشاط تجاري أوسع ومزاحمة أمريكية يمكن أن يتمخض عنها ضرر بالغ على مصالح الشركة^(١٧) ، في الوقت الذي أضحت فيه فرنسا بحملتها على مصر والشام في أواخر التسعينات في أواخر القرن الثامن عشر هي العدو المشترك لكل من إنجلترا والأتراك . وإذا كانت الأولى لم تشأ فتح جبهة جديدة لصدام مع الولايات الأمريكية، خاصة وأنها ما زالت قريبة العهد من الصلح الموقع بينهما في باريس عام ١٧٨٣م ، وتصدت للحملة الفرنسية كحلقة من حلقات الصراع بين الطرفين ، فإن الدولة العثمانية تطلعت من جانبها للحصول على المزيد من المؤيدين لها لمواجهة الضغوط المتتالية عليها من معظم الدول الأوروبية^(١٨) .

لهذه الأسباب يادر الباب العالى إلى إحياء الاتصالات الدبلوماسية بينه وبين اللجنة التى شكلها الكونجرس من قبل ، فبعث برسالة إلى جون آدمز^(١٩) ذكره فيها بما اتفق عليه منذ ما يزيد على العشر سنوات، وأشار إلى إمكانية تنشيط العلاقات بين البلدين بشكل فعال ومؤثر ، خاصة وأن الدولة العلية تشهد نشاطاً إصلاحياً واسع النطاق وعلى كافة الأصعدة العسكرية والاقتصادية والتعليمية^(٢٠) .

وكان أن اغتتم آدمز الفرصة وفنارح بإصدار قرار فى بداية عام ١٧٩٩م كلف فيه وليم سميث - William Smith الوزير المفوض فى لشبونة ، وهو أمين كارولينا الجنوبية - South Carolina القيام بمسئولية التعامل مع الصدر الأعظم ، محملاً بكل الصلاحيات فى إجراء المفاوضات ، وعرض وجهة النظر الأمريكية من أجل توقيع معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين^(٢١) .

وقد بلغ عدد الرسائل المتبادلة بين الطرفين خلال الفترة من عام ١٧٩٩ حتى عام ١٨٠٤م ما يزيد على الأربع عشرة رسالة دار محور المناقشات خلالها حول ما يمكن الحصول عليه من امتيازات متبادلة مثل الإعفاءات الجمركية والضرائب والرسوم التجارية وحجم السلع المتبادلة^(٢٢) . أما موضوع الصداقة فقد أضحى مفهوماً غير محدد المعالم فى طبيعته وحدوده وكيفية تطبيقه ، فعلى حين كان الطموح التركى منصباً على حتمية شمولية العلاقات ، بدءاً من التحالف العسكرى بكل صورته فى التصنيع والإمداد والدفاع إذا استدعى الأمر^(٢٣) ، كان الجانب الأمريكى - نظراً لتشابك علاقاته الخارجية وعدم استقرار أوضاعه الإقليمية - يرى حسر نوعية الصداقة عند « المفهوم السياسى والتأييد المناسب » بما لا يتعارض أو يتصادم مع طبيعة تطور وتبدل الأحداث والعلاقات الدولية^(٢٤) .

وهكذا لم تسفر هذه الاتصالات عن نتيجة حاسمة ، وتوقفت موضوعات المناقشة عند عرض وجهات النظر السابقة . وبالرغم من ذلك ، بدأ النشاط التجارى الأمريكى الرسمى بطرق أبواب الولايات العثمانية على سبيل الاختبار - كما يعتقد - عندما دفعت السفينة الحربية جورج واشنطن George Washington

إلى العمل بالبحر المتوسط راقعة العلم الأمريكي ، وتحت قيادة القبطان وليم بونبريدج William Boinbridge بعد مغادرتها ميناء بوسطن فى التاسع من نوفمبر عام ١٨٠٠م متوجهة صوب ميناء الجزائر ، وهناك سلم (الباي) الجزية السنوية المقررة على ولايته إلى القبطان كى يسلمها إلى الباب العالى ، وصعد برفقته عدد من المسافرين العرب اقترب عددهم من الثلاثين فردا وسبعة عشر وطنا من الأسلحة الصغيزة والذخيرة^(٢٥) .

وقد اعتبرت هذه الرحلة (الحربية التجارية) بمثابة مغامرة لجس نبض الموقف بالبحر المتوسط المضطرب بالأحداث ، لانتشار القرصنة والمعارك البحرية بين إنجلترا وفرنسا ، إلا أن النجاح الذى أصابته (واشنطن) بوصولها دون متاعب إلى استانبول شجع السلطات الأمريكية على اتخاذ خطوة أخرى باتجاه تنشيط الاتصالات مع الدولة العثمانية ، فقررت فى منتصف عام ١٨٠٢م تعيين أول قنصل مقيم لها فى استانبول هو وليم ستوارت - William Stewart^(٢٦) ومعه بدأت حركة نشطة للسفن التجارية بين البلدين على حد سواء ، فى الفترة ما بين أعوام ١٨٠٢ و ١٨٠٨م ، تبعا للبيان التالى بالنسبة للسفن التركية المتوجهة إلى ميناء بوسطن^(٢٧) :

السلع الأساسية المصدرة	الحمولة بالطن	العدد	العام
	٢١٠	٣	١٨٠٢م
	٢٦٥	٤	١٨٠٣م
زيت الزيتون ، الفستق ،	٢٣٧	٣	١٨٠٤م
السجائر التركية ، السجاجيد	٣٨٥	٦	١٨٠٥م
	٣٩٤	٧	١٨٠٦م
	٣٦٠	٦	١٨٠٧م
	٢٧٠	٤	١٨٠٨م

وفى المقابل كانت هناك عام ١٨٠٨م ما لا يقل عن الأربع والعشرين سفينة تجارية أمريكية تجوب الطريق التجارى البحرى بين أزمير وبوسطن عبر البحر المتوسط ، بعد أن كان العدد فى بداية عام ١٨٠٢م لا يزيد على أربع سفن فقط ، مما جعل الأناضول والروميلى سوقاً جيداً للسلع الأمريكية كالكبروسين ، والقطن ، والأسلحة الصغيرة والذخيرة^(٢٨) ، وأضحت أزمير بوجه خاص مركزاً لعديد من التجار الأمريكيين الذين زاد عدد مؤسساتهم على سبعة عشر . تتجر بذات السلع المذكورة ، وكانت مؤسسة « وودماس - أوفلى Woodmas-Offely » هى الأولى فى هذا النشاط ، إذ بلغ رأسمالها عام ١٨٠٨م ما يزيد على ٢٧٠٠٠ قرش ، بل أضحت تيفيد أوفلى ممثلاً للتوصل الأمريكى لدى السلطان التركى فى حال غيابه^(٢٩) ، وساعده فى هذه المهمة وليم بركنز الذى امتلك مؤسسة لتجارة الملابس الجاهزة والأقطان بذات المدينة^(٣٠) .

وبالرغم من استمرار النشاط التجارى الأمريكى داخل معظم المدن التركية ، إلا أن التجارة الخارجية بين البلدين إضافة إلى الاتصالات الدبلوماسية توقفت تماماً نتيجة للحرب التجارية التى نشبت بين بريطانيا وفرنسا حول السواحل الأوربية ومستعمراتها أيضاً . ولم تعد هناك فرصة للسفن الأمريكية كي تمارس نشاطها بأمان مع الدولة العثمانية ، مما جعل الموقف بالبحر المتوسط سبباً رئيسياً دفع الرئيس « جيفرسون » إلى استصدار قانون يحظر التجارة الخارجية بأكملها^(٣١) ، وكان ذلك فى الوقت الذى رأى الأمريكيون أن الدفاع عن البحرية وحماية الأسطول أضحت قضية جوهرية تجب ما عداها ، وبالتالي كان سماح الكونجرس بدعم السفن الحربية السريعة بالبحر المتوسط بما يزيد على الست عشرة سفينة خلال فترة الحظر التى امتدت من عام ١٨٠٩ حتى ١٨١٥م^(٣٢) .

ومع انتهاء فترة الحظر ثم بداية رئاسة جيمس مونرو عام ١٨١٧م الذى أدار فى الوقت نفسه علاقة بلاده الخارجية ، عاودت الولايات المتحدة الاتصال مرة أخرى بالدولة العثمانية برسالة إلى الباب العالى فى شهر مارس ١٨١٨م ، حثه فيها

على المضى قديما فى إجراءات توقيع معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، لمواكبة التطورات الجديدة عالميا بالاستقرار النسبى أوريبيا عقب انتهاء الحرب النابليونية ، وداخل الولايات الأمريكية ذاتها بما يمكن أن يعود على الدولتين بمنافع جمعة ، ولمواجهة ضغوط بعض القوى العظمى عليهما^(٣٣) .

على أن الرد التركى جاء مخيبا للأمال إذ أوضح حاجة الدولة الماسة فى ذلك الوقت (عام ١٨١٨م) إلى المساعدات العاجلة ماليا وعسكريا وفنيا وبشكل مباشر أكثر من حاجتها إلى توقيع معاهدة يتطلب تنفيذها زمنا طويلا . وإذا كانت هناك ضرورة ملحة لبحث بنود المعاهدة ، فإن الأستانة بحاجة أيضا إلى ما لا يقل عن مليون قرش تستطيع به مع موارد أخرى تلبية مطالبها الإصلاحية ، وبالتالي توقيع معاهدة على أسس متينة وقوية^(٣٤) .

ويبدو أن الخارجية الأمريكية - على ما يبدو - استشعرت نوعا من الاستغلال فى الرد التركى ، مما يفسر معه السبب الرئيسى لتوقف الاتصالات بينهما مرة أخرى الذى دعمته سياسة العزلة التى أعلن مبادئها الرئيس مونرو عام ١٨٢٣م . وجاء ذلك من منطلق فكرتين إحداهما (الاستعمار) بمعنى التأكيد بوجوب توقف أوربا عن إقامة مستعمرات جديدة ، والأخرى (اللاتدخل) للعمل على الحد من التدخل الأوربى فى شؤون العالم الجديد^(٣٥) . وهذا التوقف بأسبابه المالية والسياسية أصاب التجار بضرر بالغ ، الأمر الذى دفعهم لأخذ زمام المبادرة هذه المرة فى إعادة إحياء الاتصالات لتنشيط التجارة ووضع أسس متينة لها من خلال معاهدة ملزمة للطرفين .

وقبل عشر سنوات تقريبا من هذا الإعلان وفى عام ١٨١٤م وقعت اتفاقية غنت Treaty of Ghent التى أنهت القتال مع الانجليز . وعقبها شهدت الولايات المتحدة نشاطا اقتصاديا ملموسا رأسيا وأقيا فى العديد من المحصولات النقدية كالقراء وقصب السكر والتبغ والقطن الذى أدخلت عليه أنواع محسنة ذات التيلة الطويلة ، إضافة إلى اختراع الحلج فضلا عن امتداد زراعته باتجاه الغرب إلى نهر

المسيبى والأباما ، مما أدى إلى وفرة إنتاجه وتصنيعه^(٣٦) . وعلى شاكلته انتشرت زراعة التبغ و عملت ولايات كنتاكي ونيس على تحسين ووفرة في إنتاج أصنافه مما أعجز قدرات الأفراد الذاتية على التعامل الاقتصادي معه أو مع مثيله من المحصولات النقدية ، وهذا فسح الطريق لقيام الشركات الاحتكارية « كشركة التبغ الأمريكية » بواشنطن عام ١٨١٧م وشركة غرب المسيبى لغزل القطن عام ١٨١٩م وشركة جبل روكى للفراء عام ١٨٢٢م^(٣٧) .

ومع اتساع نطاق أنشطة مثل هذه الشركات الاحتكارية اختل ميزان التنافس التجارى لصالحها على حساب صغار التجار فى ميدان أضحي المكان فيه للأقوى اقتصاديا ، مع عدم توافر الأمن فى معظم ربوع الولايات الأمريكية نتيجة لاستمرارية العداء والتنافس بين الشمال والجنوب ، والتصارع فى السباق والملكية باتجاه الغرب ، فضلا عن استمرار مقاومة السكان الأصليين^(٣٨) .

وقد عبر الكثير من التجار عن تردى أوضاعهم من خلال عشرات الرسائل التى بعثوا بها إلى مجلس الولايات الأمريكية . وكان منهم على سبيل المثال ريتشارد هاريسون Richard Harison أحد تجار القطن بفيلاذلفيا Philadelphia وقد تراوحت خسائره السنوية ما بين ٣٠ إلى ٤٥% سنويا ، من جراء سياسة العزلة التى تتبعها الإدارة فى جانب، واحتكار النشاط الاقتصادي من قبل الشركات الكبرى التى استأثرت بمعظم ثمار حركة التوسع نحو الغرب فى كافة المجالات ، مما أحكم من حوله وأمناله حلقة الحصار فى كافة الاتجاهات^(٣٩) .

كذلك طالبت الرسائل بفتح بعض النوافذ أمام هؤلاء التجار المتضررين مما يدفعهم إلى التوجه نحو ميادين رحبة بعيدة عن القارة الأوربية أو مناطق تغلغل قواها الكبرى فى أفريقية وآسيا ومناطق الساحل الشرقى لأفريقية وساحل عمان والدولة العثمانية (تبعا لما تأتى به الأخبار المتواترة من هذه الجهات)^(٤٠) .

وبالإضافة إلى مثل هذه الرسالة بعث « أوفلى » إلى الخارجية الأمريكية يقترح عليها إمكانية تحمل التجار تبعات كسر طوق العزلة مهما كانت التحديات -

على حد تعبير ما جاء في رسالته - مع تحمل التجار مسئولية تنشيط الاتصالات ومتطلباته المالية إذا كانت هذه الأخيرة هي العقبة التي تحول دون توقيع المعاهدة المنشودة ، وبإعلان تشكيل لجنة برئاسته ضمت « لوثر برادش Luther Bradish » و « وليم كرين William Crane » وأبدت الاستعداد لتقديم مبلغ قدره ٢٠,٠٠٠ دولار إلى الحكومة العثمانية في عام ١٨٢٨م^(٤١).

وفي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تطبق (عزلتها) بشكل كامل في الميدان السياسي ، إلا أنها من ناحية أخرى تجاهلت ما يجري من أنشطة تجارية خارجية يمارسها بعض الأفراد من التجار و (اليانكي) فضلا عن النشاط التبشيري ، خاصة مع تولى الرئيس « جاكسون » زمام السلطة عام ١٨٢٨م والذي كان يغض الطرف عن مثل هذه الخطوات لتخطي حاجز العزلة التجارية والفكرية بفعل توجهاته العامة وكونه مزارعا وتاجرا في المقام الأول^(٤٢).

كانت الإدارة الأمريكية قد مهدت الطريق لمثل هذه الأنشطة (غير الرسمية) عندما أصدر وزير الدولة بالخارجية (هنري كلاي - Henry Clay) قرارا في منتصف عام ١٨٢٦م باعتماد مجموعة من الشباب كانت تعمل كضباط صف بالبحرية الأمريكية ويتحدثون اللغات الشرقية بطلاقة ، لتعيينهم بأربع قنصليات جديدة تقرر افتتاحها في بداية عام ١٨٢٧م بالشمال الأفريقي في كل من تونس ، طرابلس ، الجزائر ، وطنجة ، وإحاثهم بدورات تدريبية مكثفة لدراسة كل ما يتعلق بالأوضاع التركية والعربية مع التركيز على إجادة لغتيهما بشكل كامل^(٤٣).

وأمام هذه التفاعلات أصدرت الخارجية الأمريكية قرارا بتعيين ديفيد أوفلي قنصلا لها بأزمير على أن تكون مهمته الأساسية العمل بجدية ونشاط لتوقيع معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية^(٤٤) وأمام النكسات التي أخذت تحل بالدولة العثمانية فإنها بادرت بالاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية للبدء في إجراءات توقيع المعاهدة المنشودة بينهما . ولكن حاققت الهزيمة بالبحرية العثمانية والأسطول المصري أمام القوات المتحالفة الإنجليزية والفرنسية والروسية في معركة نوارينو - Navarino

على الساحل اليونانى فى العشرين من أكتوبر ١٨٢٧م . وقالت المصادر التركية عن هذه الهزيمة أنها كانت نذير سيئ للدولة العلية على كافة المستويات^(٤٥) وعليها اتخاذ خطوات جدية من أجل خلق نوع من التوازن فى علاقات الدولة الخارجية أمام هذه الضغوط ، خاصة من قبل إنجلترا وفرنسا وروسيا على وجه الخصوص^(٤٦) .

وكان أن بعث الصدر الأعظم برسالة إلى الخارجية الأمريكية شرح فيها ما تعرضت له قوات الدولة والبحرية المصرية من خسائر فى نوارين ، مؤكدا أن هذا التحالف الغربى الجديد خاصة بين إنجلترا وفرنسا (أعداء الأمس) والغد والذى ليس له مثيل على حد قول الرسالة ، سوف يكون وبالآ على النشاط البحرى بكل صورته التجارية والحربية إذا ظل محتفظا بكيانه ، وستكون الخسارة من نصيب الجميع ومنهم الدولة العلية ، وسدا منيعا أمام رغبات الإصلاح والتقدم^(٤٧) .

وفى بداية عام ١٨٢٨م عقد اجتماع ضم رجالات الدولة الكبار استعرض فيه المستشارون بالحربية والداخلية خطورة ما تمر به الدولة وما تتعرض له من نكسات خلال مسيرتها الإصلاحية التجديدية العسكرية ، بعد القضاء على مراكز القوة القديمة (الانكشارية)^(٤٨) ، والحاجة الملحة وبشكل سريع عاجل إلى قوة أكبر كبديل حديث ، لمواجهة التحالفات الجديدة ، مما يتطلب حتمية إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها قوة ناشئة استطاعت إلحاق الهزيمة بالإنجليز منذ فترة ليست بالبعيدة ، وبما يخلق « التخالف » معها من توازن وقدرة على المجابهة والاستفادة من خبرات أبنائها فى العمل بالسفن تجارة وفتالا^(٤٩) .

وفى ضوء هذه التطورات نستطيع تفسير تلاقى المطالب التركية والأمريكية عندما قررت الأخيرة تعيين « شارلز راين - Charles Rhin » مندوبا عنها لمناقشة بنود المعاهدة المقترحة ، فاستمرت المراسلات مع مستشارى الصدر الأعظم لمدة تجاوزت العام ، وبلغ عدد الرسائل المتبادلة اثنتا عشرة رسالة ، ضمت مناقشة القضايا العسكرية والتجارية المطروحة والتفسيرات المتعلقة بها^(٥٠)

حتى تم التوقيع على المعاهدة فى السابع من مايو عام ١٨٣٠م . وكانت فى مجمل بنودها وملحقاتها تصب باتجاه منح الولايات المتحدة العديد من الامتيازات التى حصلت عليها من قبل بعض الدول الأوربية داخل الأناضول والروميلى والولايات التابعة للدولة ، مثل حرية المرور التجارى عبر المضائق التركية ، حيث جاء فى مادتها السادسة طبقا لتقرير راين أن للسفن التجارية وما شابهها والتى تحمل العلم الأمريكى مطلق الحرية فى المرور جينة وذهابا عبر المضائق ، ومن البحر الأسود وإليه ، سواء أكانت محملة بالبضائع أو بالأفراد ، وفارغة على حد سواء^(٥١) كذلك منحت المعاهدة حق القنصليات الأمريكية فى حماية رعاياها بفضل ما سوف يوفره لها السلطان من مساعدات وتسهيلات ، وما تعهدت به الدولة من إعطاء الأمريكين جميع الحقوق المتعلقة بالحج والبعثات المماثلة لرعايا الدول الأجنبية الأخرى ، سواء القائم منها حينئذ أو التى ستمنح فى المستقبل ، بما يترتب عليها من حقوق وما ينشأ عنها من واجبات كامتلاك السفن وحرية التجارة والعلاقات بين الأفراد ودية أو غير ودية ، وبما لا يتعارض مع القوانين الأمريكية^(٥٢) .

ومن ناحية أخرى تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية : تقديم مساعدة مالية عاجلة فور التصديق على المعاهدة قيمتها ١٥٠,٠٠٠ دولار ، مع اتخاذ الخطوات التنفيذية لبدء بناء البوارج والسفن الحربية والطرادات التى تتطلبها البحرية العثمانية، بعد الموافقة على هذه الطلبات من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى ، بحيث يبدأ البناء فى أحواض السفن الأمريكية ثم ترسل مع قطع الغيار والمعدات إلى الموانئ التركية كى يكتمل البناء فى أحواض السفن بها ، حتى يكون هذا الإجراء الأخير بمثابة فرصة متاحة للتدريب واكتساب الخبرة للأتراك^(٥٣) .

وقبيل التصديق على المعاهدة فى أكتوبر ١٨٣١م شهدت العلاقات التركية الأمريكية انطلاقة بشتى المجالات السياسية والتجارية والعسكرية والثقافية . وفى المجال السياسى أسرعت الولايات المتحدة بافتتاح قنصلية لها باستانبول فى مارس ١٨٣١م ، وعينت فى الخامس عشر من إبريل ١٨٣١م قائما بالأعمال « ديفيد

بورتر David Porter « وبالرغم من أفكاره التحررية - كما وصفه المسئولون - وإيمانه بضرورة فتح آفاق النشاط التجاري دون قيود^(٥٤) ، إلا أن مسئولياته وتوجيهاته لم تكن تتم إلا بمشاركة وموافقة وزير الدولة دانيال وبستر Daniel Webster نظراً لحساسية الموقف الأمريكى المتعاطف وقتئذ مع التطلعات القومية والحركات الثورية لولايات البلقان والأرمن ، وبقية العرقيات الأخرى ، سواء فى آسيا وأفريقية كالعرب مثلاً ، مما يعنى انسجاماً إلى حد كبير مع ذات الموقف الروسى وهو العدو التقليدى للدولة والذي جعل طبيعة النشاط بمضيقى البسفور والدرنيل على قمة اهتماماته الخارجية^(٥٥) .

وكانت التجارة هدفاً جوهرياً من أهداف عقد المعاهدة بين الطرفين مما شجع على المبادرة بدفع إحدى السفن لعبور مضيق البسفور والدرنيل ليكون ذلك بمثابة للنوايا الروسية وتقدير مدى حساسية الأوضاع المتشابكة بين القوى المعنية .

وفى أواخر يناير من عام ١٨٣٠م أفلعت من ميناء بوسطن سفينة الشحن « كالسيوميت - Calumet وعلى متنها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جالون من شراب الرم - وهو شراب مسكر من إنتاج نيوانجلند - بهدف الوصول إلى روسيا وفارس عبر المضائق التركية ، إلا أن السلطات الأخيرة لم تتعرض لها وكان السبب فى الموافقة على العبور هو « الرغبة فى إظهار حسن النوايا ومدى ما يقدمه الباب العالى من منافع للأصدقاء من الأمريكين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر »^(٥٦) .

وعقب المعاهدة أضحت الولايات العثمانية سوقاً جيداً للمنتجات الأمريكية خاصة القطن ، والأسلحة الصغيرة والمنتجات البترولية والملابس بكل أنواعها . أما السلع التركية التى أخذت فى الظهور فى الأسواق الأمريكية فأتت على رأسها السجائر والمنسوجات الحريرية والسجاجيد والفسق ، كما شهدت حركة التجارة بين البلدين نمواً مطرداً منذ بداية الثلاثينات حتى عام ١٨٤٥م على النحو التالى^(٥٧) :

العام	قيمة السلع المتبادلة بالدولار الأمريكى
١٨٣٢م	٧٠٠,٠٠٠
١٨٣٤م	٩٦٠,٢٠٠
١٨٣٦م	١,٠٥٠,٠٠٠
١٨٣٨م	١,٠٣٠,٦٠٠
١٨٤٠م	١,٠٨٠,٥٥٠
١٨٤٢م	١,٢٧٠,٦٠٠
١٨٤٤م	١,١٢٠,١٠٠

أما آثار المعاهدة عسكريا فقد أوصى سكرتير الخارجية الأمريكية « مارتن فان بيتر Martin Van Buter » تعيين أحد الخبراء ليكون مشرفا ومسئولا عن إعادة تنظيم البحرية العثمانية على أسس حديثة تستطيع بموجبها الدفاع عن نفسها وتتلاءم مع طبيعة النشاط المماثل والمكثف بالبحر المتوسط والمضايق والبحار الأخرى المطلّة عليها ، وبالفعل أصدر الرئيس جاكسون - Jackson قرارا يقضى بتعيين المهندس البحرى « هنرى إكفورد Henry Eckford » فى هذا المنصب بمساعدة خبير آخر هو وليم براون هادسون William Brawn Hadgson وقد بادر الخبيران قبيل تسلمهما العمل باستانبول بالتخطيط وبناء طراد حربى أطلق عليه اسم (الولايات المتحدة) تبلغ حمولته ١,٠٠٠ طن ومزود بست وعشرين مدفعا ليكون بمثابة رسم للصدّاقة وتعميق للعلاقات العسكرية بين البلدين^(٥٨) .

وكان أن أعد إكفورد فور وصوله تقريرا شاملا قدمه إلى الباب العالى شرح فيه بإسهاب ما تتعرض له البحرية العثمانية من مشاكل ومناقصة لقوتها البحرية بالقياس مع ما تمتلكه بقية الدول الأخرى كروسيا وإنجلترا ، بل وحتى من بعض ولاياتها كمحمد على باشا نفسه . وأكد أن نقطة الضعف الرئيسية فى هذا الميدان

العسكري ترجع تبعاً لتقديره إلى طبيعة النشأة البرية للدولة بالقياس مع القوى البحرية المنافسة لها خاصة إنجلترا التي تعتبر هي الأقوى على المستوى العالمي . وأضاف التقرير أن الدولة العثمانية تمتلك الكثير من الإمكانيات التي يمكن لو حسن استغلالها أن تتبوأ مكانة متقدمة نظراً لموقعها الاستراتيجي وإطلالتها على البحر المتوسط وقيمتها العالمية والمضايق المتحكمة في شريان رئيسي من شرايين التجارة، فضلاً عن مناطق سيادتها المطلقة على البحر الأحمر والخليج الفارسي^(٥٩).

واقترح إكفورد أهمية البرنامج التدريبي طويل الأمد للمهندسين والعمال الأتراك ، سواء بالموانئ الأمريكية أو التركية ، لاكتساب الخبرة والعمل على السفن أو في العمليات العسكرية التدريبية المرتبطة بالبحر ، إضافة إلى حتمية بناء أحواض وترسانات حديثة للسفن تجارياً وحربياً في آن واحد^(٦٠) .

وعند وفاة إكفورد في منتصف نوفمبر ١٨٣٢م وبناء على ترشيح من بورتر، عين المهندس فوستر رودس - Foster Rhodas على رأس خمسة عشر مهندساً وعشرات من العمال الأمريكيين إضافة إلى ما يزيد على (٦٠٠) ستمائة عامل من الأتراك والإيطاليين والألمان ، لبناء حوض للسفن على النظام الحديث (إينالي كافاك) - Aynali Kavak الواقعة على ضفاف القرن الذهبي^(٦١) ، وقد تم بناء أول فرقاطة لحساب البحرية العثمانية في ١٨ مايو ١٨٣٥م . وفي ٢١ أغسطس ١٨٣٧م أعدت قاذفة للهب مزودة بعشرين مدفعاً ، أسهمت في سد نقص واضح في هذا الجانب القتالي^(٦٢) .

أما على الجانب التبشيري ، فإضافة إلى مقر البعثة التبشيرية السابقة في أزمير ، افتتحت الولايات المتحدة قنصلية أخرى لها في استانبول عام ١٨٣١م تحت رئاسة وليم جوديل William Goodell الذي ترجم الكتاب المقدس إلى الأرمنية والتركية ، واستطاع إقامة فروع لبعثته في بعض المدن التركية والعربية الأخرى مثل طرايزون ، أرضروم والبصرة حتى بلغت أعداد أمثالها في نهاية السبعينات من ق ١٩ ما يزيد على الثلاثين في مختلف أنحاء ولايات الدولة

العثمانية ، كذلك أسست كلية روبرت - Ropert College^(٦٣) التي أطلق عليها بعد ذلك مسمى « جامعة البسفور » ثم تلتها كلية استانبول للبنات عام ١٨٧١م^(٦٤) ومعها أيضا أسست الكلية الوطنية^(٦٥) .

بهذه الخطوات المتوازية التي أخذت في التبلور والنمو على كافة الأصعدة استطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية تحقيق هدفهما بإقامة علاقات شاملة بينهما .

* * *

ويعد ، فقد جاءت هذه التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة التجارة والصدقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية كإفراز طبيعي للتطورات التي أعقبت حرب الاستقلال التي كان أبرزها النشاط الاقتصادي المحموم الذي شهدته داخلية العالم الجديد والتسابق بين الأفراد المغامرين والتجار بعضهم البعض ، وبينهم وبين الشركات الاحتكارية حديثة النشأة في جانب ، وعلى الجانب الآخر لقطف بعض ثمار التجارة العالمية النشطة وما صاحبها من تنافس بين القوى الكبرى في ذلك الوقت في أواخر ق ١٨ وبداية ق ١٩ .

وبالرغم من سياسة العزلة المعلنة رسميًا ، إلا أن الواقع العملي كان غير ذلك ، خاصة من قبل ممارسات الكثير من التجار والمغامرين، وتحت ستار مسميات أنشطة أخرى أتى التبشير منها في المقدمة ، الأمر الذي استثمرته الإدارة الأمريكية أيضًا من وراء حجاب لتحقيق بعض تطلعاتها الخارجية لإقامة مراكز اتصال لها في آسيا وأفريقية بعد ذلك (سلطنة عمان ، شرق أفريقية) .

أما الدولة العثمانية فكانت من جانبها تجد في البحث للعثور على ظهير لها يمكنها من إقالتها من عثراتها ودعم تطلعاتها الإصلاحية في كافة المجالات أولاً ، ثم خلق نوع من التوازن بين عناصر التنافس الدولي المستعر حولها والحصول على موازنة مثل هذه القوة الناشئة الجديدة « الولايات المتحدة الأمريكية » ثانيًا .

ولما كانت الدولة العثمانية وقتئذ غارقة في متاعبها المتشابكة داخليا وخارجيا، مما أعاق تطلعاتها لتنشيط أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فقد أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في الاتصال بعد تخلصها من مشكلتها الجوهرية، وانطلق التوجه الخارجى منها حول محورين أحدهما عشوائى من قبل المغامرين التجار ورجال البحر، والثانى سار نو صبغة حكومية رسمية. واعتمد التوجهان على الزحف التدريجى نحو مبتغاهم لجس النبض والحذر من رد الفعل البريطانى والفرنسى المعادى.

وبالقدر الذى كانت العثرات الداخلية والخارجية التى اعترضت سبيل الطرفين التركى والأمريكى على حد سواء تمثل به عائقا أمام تحقيق الغاية المنشودة لأكثر من ثلاثين عاما كانت هذه الصعوبات ذاتها عاملا رئيسا من عوامل الدفع والتشجيع للمضى قدما نحو الاقتراب بينهما للوصول إلى ما يأملان فيه، حتى تمكنا سويا من توقيع المعاهدة عام ١٨٣٠م، واستطاعت انولايات المتحدة بها العثور على موطنى قدم لها على طرق التجارة بالبحار الشرقية، سرعان ما ثبتته بشكل راسخ بتوقيع معاهدة للصدقة والتجارة مع سلطنة عمان عام ١٨٣٣م.

أما الدولة العثمانية فقد أسهمت هذه المعاهدة إلى حد ما فى تشجيع سلاطينها على مواصلة خطواتهم الإصلاحية باتجاهات شتى، بالرغم مما شاب هذه التوجيهات من ثغرات عدة كان أبرزها عدم وجود آلية واضحة ومحددة للإصلاح، فضلا عن أن هذه الرغبة لم تكن تعبر إلا عن طموح شريحة بعينها (الفئات العليا) دون بقية عناصر الدولة المتعددة الفئات والعرقية، إضافة إلى التشابك والتداخل بين الغايات والتطلعات الإصلاحية ذاتها.

الهوامش

A. B. C. F. M. (American Board of Commissioners for Foreign Missions), 16. 9. 3/23. Report from Admiral C. M. Chester 'American Commercial Opportunities in Turkey, To Department of State, 2/4/1907.

Ibid. (٢)

A. M. C. F. M. 16. 9. 3/3709, Report from Smith (W.), To Department of State, 3/5/1786.

(٤) بانيكار (ك. م.) : آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، مراجعة أحمد خاكي ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص ص ١٤٣/٩٥ .

(٥) أحمد توفيق مدني : الثلاثمائة بين الجزائر وأسبانيا ١٤٩٢/١٧٩٢م ، الجزائر ، بدون تاريخ ، ص ص ٥٢٧/٥٠٩ .

A. B. C. F. M. 16. 9. 3, 908, Despatch from Continental Congress to Jefferson (T.) 19/10/1786.

A. B. C. F. M. 16. 9. 3/24, Despatch from Adams (J.) to Sublime Porte, 19/2/1782.

A. B. C. F. M. 16. 9. 3/7302, Despatch from Adams (J.) to the Continental Congress 17/11/1786.

(٩) نيفنز (ألان) وكوماجر (هنري سنيل) : موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ص ٦٥/٦٢ .

انظر كذلك ، شيني (ل. ج.) تاريخ العالم الغربي ، ترجمة محي الدين حفني ناصف ، مراجعة على أدهم ، سلسلة الألف كتاب (٥٤٦) ، القاهرة ، ص ص ٢٨٠/٢٧٦ .

(١٠) نيفنز (ألان) وآخر : المرجع نفسه .

A. B. C. F. M. 16. 9. 3/2601, Report from Graves (J.), American Interests in Turkey, 25/3/1789.

A. B. C. F. M. 16. 9. 3/260, OP. Cit. (١٢)

Ibid. (١٣)

Phillips (James D.), Salem and Indies, The Story of the Great (١٤)
Commercial Era of City, Boston, 1949, pp. 139/241.

Malone (J.), America and the Arabian Peninsula, The Middle East (١٥)
Journal, Vol. 30, 1976, P. 408.

Malone , OP. Cit. (١٦)

I. O. Boards Collection, Vol. 192, Letter from Manesty (S.), Gombroon (١٧)
to the Court of Director of the East India Company, 3/12/1797.

I. O. Board's Collection, Vol. 192, Letter from Manesty (S.), to the (١٨)
Court of Director of the India Company, 5/7/1798.

(١٩) فى هذه الفترة كان جون آدامز قد أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية لفترة
رئاسية واحدة من عام ١٧٩٧ حتى عام ١٨٠٠ م .

(٢٠) بعد وساطة من بروسيا وإنجلترا وهولنده وقعت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة
للتصلح فى (زشتوى) فى جمادى الأولى ١٢٠٦هـ / يناير ١٧٩٢م وبعدها ،
دخلت الدولة مرحلة من الإصلاح الداخلى قاده « كوجك حسين باشا » ، خاصة فى
المجال العسكرى والمالى ، وكان سبيله فى هذا الهدف تحطيم القاعدة العسكرية
التقليدية للجيش العثمانى أولاً وهم الانكشارية .

انظر : محمد فريد بك المحامى : تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق إحسان حقى ،
ط٢ بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ٣٧٠/٣٧٢ .

مجموعة مجلس مخصوص : وثيقة رقم ٣٠٦٩٧ رسالة من الباب العالى إلى السيد
آدامز بشأن العلاقات بين الدولة العلية والحكومة الأمريكية فى شوال
١٢١٣هـ / ٧/١١/١٧٩٨م .

A. B. C. F. M. 109/6705, Annual Report from Crooker (S.), 22/2/1800. (٢١)

(٢٢) مجلس مخصوص : وثيقة ٣٦٨ من الصدر الأعظم للدولة العلية إلى السيد وليم
سميث مفوض الدولة الأمريكية فى لشبونة ، بخصوص تعزيز العلاقات بين
الدولتين ١٥ رجب ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م .

(٢٣) نفس المصدر .

A. B. C. F. M. 109/34102, Annual Report from Brewster 18/4/1805. (٢٤)

A. B. C. F. M. 109/10019, Annual Report from Crooker (S.), (٢٥)
19/2/1801.

A. B. C. F. M. 109/1786, Annual Report from Crooker (S.), 30/1/1803. (٢٦)

A. B. C. F. M. 109/538, Annual Report from Brewster (J.), 18/1/1809. (٢٧)

Ibid. (٢٨)

(٢٩) مجموعة خارجية : وثيقة رقم ٨٩٧٣ تقرير من طلعت باشا ، إلى الباب العالي

بشأن نشاط بعض التجار الأوربيين والأجانب بالأناضول والروميالى صفر

١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) بالرغم من إعلان فرنسا التخلي عن موقفها بالنسبة للولايات المتحدة ، إلا أن

إنجلترا استمرت في تطبيق سياستها المعلنة ، مما أدى إلى استمرار سوء العلاقة

بين الطرفين وجعله سبباً في إعلان الحرب بينهما عام ١٨١٢م ، التي انتهت في

٢٤ ديسمبر ١٨١٤ بتوقيع معاهدة جنت Gand بوقف العدوان وجلاء كل فريق

عن أراضي الفريق الآخر بين كندا والولايات المتحدة : انظر : د. عبد العزيز

سليمان نوار ، ود. عبد المجيد نعنعي : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث

، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٠٤/١٠٧ .

N. A. U. S. A., Department of State, 711/6718, Annual Report (٣٢)

(Turkish, Request That United State Sell Them Vessel on 1860-
History.) 18/9/1861.

N. A. U. S. A., Department of State, 867/51, Despatch to Sublime (٣٣)

Porte, 16/3/1818.

N. A. U. S. A., Department of State, 867/601, Despatch from Sublime (٣٤)

Porte, to Dep. Of State, 27/5/1818.

(٣٥) هنرى كوماجر وألن نيفنز : المرجع السابق ، ص ١٤٩/١٥٠ .

I. O. Boards Collection, Vol. 192, Report on 'A voyage Round the (٣٦)

Middle West of America from James Carnac' The Governor of the
Board of Control of the East India Company, 7/3/1834.

Ibid. (٣٧)

Olson (Keith W.) American History, Maryland, 1964, pp. 61/64. (٣٨)

N. A. U. S. A., Department of State, 864/034, Despatch from Harison, (٣٩)
(Richard), Philadelphia, 13/7/1827.

N. A. U. S. A., Department of State, 864/034, OP. Cit. (٤٠)

N. A. U. S. A., Department of State, 864/034, Despatch from David (٤١)
(O.), 7/4/1828.

(٤٢) نيفينز وكوماجر : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

N. A. U. S. A., Department of State, 867/9867, Report from Clay (H.), (٤٣)
25/8/1826.

N. A. U. S. A., Department of State, 867/3109, Despatch to David (٤٤)
(O.), 14/11/1828.

(٤٥) مجموعة مجلس مخصوص ، وثيقة رقم ٦٠٥١ ، تقرير للصدر الأعظم موقع من
كاتب سر (مكتوبجى) عن الحادثة المشنومة (ناورين) فى ١٥ ربيع ثانى
١٢٤٣هـ / نوفمبر ١٨٢٧م .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) مجموعة مجلس مخصوص ، رقم ١٣٠٧٩ ، رسالة من مكتوبجى الصدر الأعظم
إلى الخارجية الأمريكية فى ٧ شوال ١٢٤٣هـ / مايو ١٨٢٨م .

(٤٨) كان ذلك فى شهر ذى القعدة ١٢٤٠هـ / آخر يونية ١٨٢٦م .

(٤٩) مجلس مخصوص : وثيقة رقم ٧٣٤٦ ، عرض اجتماع لمستشارى الصدر الأعظم
بخصوص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية شراء سفن حربية
منها، جمادى الأولى ١٢٤٣هـ / فبراير ١٨٢٨م .

N. A. U. S. A., Department of State, 867/0023, Report from Charles (٥٠)
(R.), 17/6/1830.

N. A. U. S. A., 867/0023, OP. Cit. (٥١)

Ibid. (٥٢)

N. A. U. S. A., 867/0023, OP. Cit. (٥٣)

N. A. U. S. A., Department of State, 667/096, Report on Opportunities (٥٤)
for Extension of American Trade in Turkey, 19/9/1832.

N. A. U. S. A., 66/096, OP. Cit. (٥٥)

(٥٦) أوراق بيلديز سراى : وثيقة رقم ٧٣ . تقرير من والى « سينوب » إلى الصدر
الأعظم عند مرور بعض السفن الأجنبية إلى البلاد الروسية ، بشكل مؤقت فى
شوال ١٢٤٤هـ / مايو ١٨٣٠م .

N. A. U. S. A., Department of State, 711/5308. Report from Webster (٥٧)
(D.), 3/5/1845.

N. A. U. S. A., Department of State, 711/6016, Report from Martin (V. (٥٨)
B.) American Relations with Turkey, 8/4/1832.

N. A. U. S. A., 711/6016, 8/4/1832, OP. Cit. (٥٩)

Ibid. (٦٠)

N. A. U. S. A., Department of State, 711/0807, Despatch from Porter, (٦١)
15/2/1833.

(٦٢) مجموعة أوراق بيلديز سراى : وثيقة رقم ٧٦٩ ، تقرير من رامز باشا عن النشاط
البحرى للخبراء الأجانب فى ميناء اينالى كافاك ، ذو الحجة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٨م .

(٦٣) كانت هى الكلية الوحيدة الأولى التى أقيمت فى ذلك الوقت عام ١٨٦٣م فى منطقة
الشرق الأدنى ، وقد أقيمت فى استانبول على ضفاف البسفور ولم تكن هذه الكلية
خاضعة لإشراف أى من البعثات والمجالس التبشيرية لكنها كانت تحت إشراف
القنصلية ، وقد اندمجت مع كلية القانون فى ولاية نيويورك ، وشملت قسميها
الدراسيين علوم الهندسة وآخر للزراعة . انظر فى ذلك :

Barton (James L.) American Educational and Philanthropic Interests
in the Near East, The Moslem World Journal, Vol. 23, No. 1, January,
1933, P. 130.

(٦٤) أقيمت باستانبول أيضا بالقرب من كلية « روبرت » وانصبت مقرراتها على مناهج
التربية التعليمية لتخريج المعلمات أكثر من كونها دراسة أكاديمية ، ثم اندمجت
الكلية بعد ذلك مع كلية القانون فى ماسشوسستس - Massachusetts واعتبرت
كمعهد عال لتعليم البنات .

(٦٥) انصببت الدراسة بها على فنون الزراعة بالإضافة إلى الفنون الحرة إلا أن الدراسة بها كانت للبنين فقط ثم انضمت أيضاً مع كلية القانون سابقة الذكر.
انظر عن هذه الكليات السابقة :

Barton, American Educational, OP. Cit.

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق تركية :

وهي صور للوثائق الأصلية ، محفوظة بقسم الوثائق والدوريات بدارة الملك عبد العزيز بالرياض وقام بترجمها إلى اللغة العربية كل من :

- ١ - الأستاذ صبحى فرزات .
- ٢ - الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد متولى .
- ٣ - الأستاذ الدكتور الصنصافى أحمد القطورى .
- ٤ - الدكتور مجدى بكر .

١ - مجموعة مجلس مخصوص :

شوال ١٢١٣هـ	وثيقة رقم ٣٦٩٧
رجب ١٢١٩هـ	وثيقة رقم ٣٦٨
ربيع ثان ١٢٤٣هـ	وثيقة رقم ٦٠٥١
جمادى الأولى ١٢٤٣هـ	وثيقة رقم ٧٣٤٦
شوال ١٢٤٣هـ	وثيقة رقم ١٣٠٧٩
	٢ - مجموعة خارجية :
صفر ١٢٢٤هـ	وثيقة رقم ٨٩٧٣

أوراق بيلديز سراى :

شوال ١٢٤٤هـ	وثيقة رقم ٠٧٣
نو الحجة ١٢٥٥هـ	وثيقة رقم ٧٦٩

ثانياً : وثائق وزارة الهند (I.O. (India Office)

- 1- Boards Collections, Vol. 192, 7/12/1797.
- 2- _____, Vol. 192, 5/7/1798.
- 3- _____, Vol. 192, 7/3/1843.

ثالثًا : وثائق أمريكية :

١ - وثائق مجلس مفوضي البعثات الخارجية :

A. B. C. F. M. (Board of Commissioners for Foreign Missions.

أولاً : ملف رقم 3 9. 16

I- 16. 9. 3/24, 9/2/1782.

908, 19/10/1784.

3709, 3/5/1786.

7302, 17/11/1786.

260, 25/3/1789.

23, 2/4/1907.

ثانيًا : ملف رقم 109

ويحتوي على تقارير المجلس السنوية

II- 109/6705, 22/2/1800.

10019, 19/2/1801.

1786, 30/1/1803.

5138, 18/1/1809.

ثالثًا : ملفات الخارجية الأمريكية :

I- 667/096, 19/9/1832.

II- 711 0807, 15/2/1832.

6016, 8/4/1832.

5308, 3/5/1845.

6718, 18/9/1861

III- 867 51, 16/3/1818.

- 601, 27/5/1818.

- 9807, 25/8/1826.

- 034, 2/4/1828.

- 3109, 14/11/1828.

- 0023, 17/6/1830.

رابعًا : مراجع عربية ومعربة :

١ - أحمد توفيق مدني : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا

(١٤٩٢م/١٧٩٢م) - الجزائر ، بدون تاريخ .

- ٢ - بانيكار (ل. م.) : آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة توفيق جاويد، مراجعة أحمد خاكي ، القاهرة ١٩٦٢م .
- ٣ - شيني (ل. ج.) : تاريخ العالم الغربي ، ترجمة محي الدين حفنى ناصف ، مراجعة على أدهم ، سلسلة الألف كتاب (٥٤٦) .
- ٤ - د. عبد العزيز سليمان نوار ود. عبد الحميد نعنعي : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- ٥ - محمد فريد بك المحامى : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقى ، ط٢ ، بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٦ - هنرى ستايل كوماجر ، وآلن نيفنز : موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ١٩٨١م .
- خامسًا : مراجع بلغة أجنبية :

- 1- Olson (Keith W.), American History, Maryland, 1964.
- 2- Phillips (James D.), « Salem and India, » The Story of the Great Commercial Era of City, Boston, 1949.

سادسًا : دوريات أجنبية :

- I- Barton (James L.) American Educational and Philanthropic Interests in the Near East, The MOSLEM World Journal, Vol. 23, No. 1, January, 1933.
- II- Malone (Joseph J.), America and the Arabian Peninsula, The Middle East Journal, Vol. 30, No. 3, 1976.